

نظرة عامة

من 22.4 في المائة في عام 2015 إلى 26.8 في المائة خلال عام 2016 نتيجة تسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي. في ذات الاتجاه فقد ارتفع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 7.9 في المائة عام 2015 إلى 9.7 في المائة عام 2016.

انعكست التطورات فيما يتعلق بمستويات الأداء الاقتصادي ولا سيما فيما يتعلق بتزايد حجم الاختلالات الداخلية والخارجية في بعض الدول العربية إضافة إلى تطورات في مسارات أسعار الفائدة والصرف العالمية على التغيرات في أسعار صرف العملات العربية خلال عام 2016. في هذا الإطار سجل عدد من العملات العربية تراجعاً ملحوظاً مقابل الدولار الأمريكي بما يعكس استمرار الصعوبات التي واجهت أسواق الصرف الأجنبي في هذه البلدان لا سيما الجنيه المصري الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 31 في المائة خلال العام.

موازن المدفوعات

الموازن التجارية

نتيجة لبقاء الاسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة، تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2016 ليسجل أدنى مستوى له لم يتحقق خلال العقدين الاخيرين. فقد بلغ فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة حوالي 71.2 مليار دولار مقارنة بنحو 93.2 مليار دولار محققة خلال عام 2015، محققاً نسبة انخفاض قدرها 23.7 في المائة. يُعزى ذلك لتراجع إجمالي الصادرات

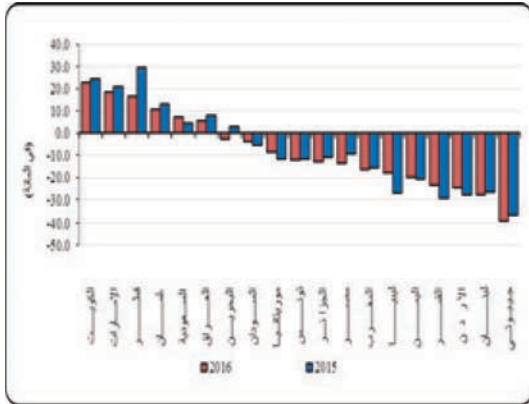
شهد عام 2016 تواصل تأثر موازين مدفوعات الدول العربية ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة مما أدى لتراجع المتحصلات من الصادرات السلعية لتلك الدول. نتيجة لذلك استمر العجز في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة، للعام الثاني على التوالي، ليسجل نحو 5.1 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016. وقد انخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2016 بصورة محدودة كنتيجة أساسية لانكماش العجز المحقق بميزان الخدمات والدخل، وزيادة القليلة بعجز صافي التحويلات الجارية. هذا، وقد نتج عن هذه التطورات سאלفة الذكر، ان تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي خلال عام 2016 قد سجلت انخفاضاً بالعجز الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية بلغت نسبته 7.1 بالمائة ليصل الى حوالي 158 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل عجز قدره 170.1 مليار دولار مسجل خلال عام 2015.

على صعيد الدين الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 12.2 في المائة في عام 2016 ليصل إلى حوالي 232.3 مليار دولار مقارنة بحوالي 207.1 في العام 2015. وتُعزى الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع في ضوء تراجع الأسعار العالمية للنفط وتراجع المنح والمساعدات الخارجية. بالمقابل فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي، بنسبة 12.9 في المائة لتبلغ حوالي 18.9 مليار دولار.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

المائة لتصل الى نحو 630 مليار دولار نتيجة لأسعار النفط المنخفضة بالسوق العالمي. كما انخفضت قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية الاجمالية لدول المجلس بنسبة 6.5 في المائة لتبلغ 643.6 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع نحو 495.9 مليار دولار مسجلة بالعام السابق، ويرجع ذلك لتراجع مستويات الانفاق الحكومي. وكمحصلة للتطورات سالفة الاشارة تراجعت نسبة فائض الميزان التجاري لمعظم دول المجموعة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 لتسجل نسب تباينت بين 10.6 في المائة في عُمان و18.7 في المائة بالإمارات، وذلك فيما عدا السعودية التي ارتفعت بها تلك النسبة لتبلغ حوالي 7.3 في المائة، والبحرين التي تحول بها الفائض الى عجز بلغ نحو 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق، الشكل (2).

الشكل (2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2015-2016)



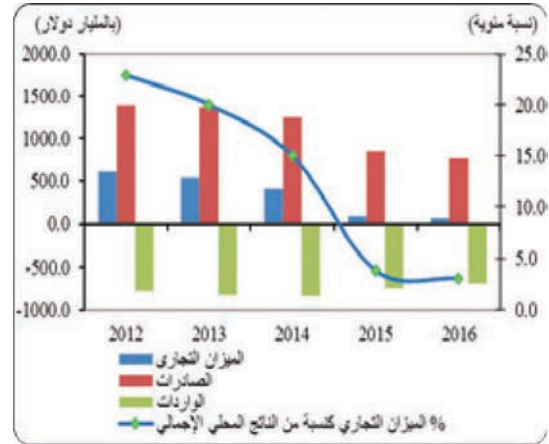
المصدر: الملحق (2/9).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط⁽²⁾، فقد زاد العجز بالميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 بنسبة طفيفة بلغت 0.7 بالمائة ليصل الى حوالي 16.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 16.6 مليار دولار محقق خلال العام السابق. كمحصلة لانخفاض قيمة الصادرات السلعية خلال عام 2016 بنسبة 30.1 في المائة لتصل الى 64.9

(2) تتضمن كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة 10.1 في المائة لتبلغ حوالي 766.8 مليار دولار، مقارنة مع نحو 852.8 مليار دولار خلال عام 2015، بسبب المستوى المنخفض الذي سجلته أسعار النفط العالمية خلال عام 2016. وانخفضت ايضاً قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية بنحو 8.4 في المائة لتبلغ 695.7 مليار دولار، وجاء ذلك كنتيجة لقيام بعض الدول بخفض مستويات الانفاق. وسجلت نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 نحو 3.0 في المائة مقارنة بنسبة قدرها 3.8 في المائة خلال العام السابق، الملحقان (1/9-أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2012-2016)



المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).
*بيانات أولية

وفيما يتعلق بتطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية فرادى خلال عام 2016، انخفض الفائض المحقق لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾ بنحو 13.4 في المائة ليصل الى نحو 166.4 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره 192.1 مليار دولار مسجل خلال عام 2015. وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 8.4 في

(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت.

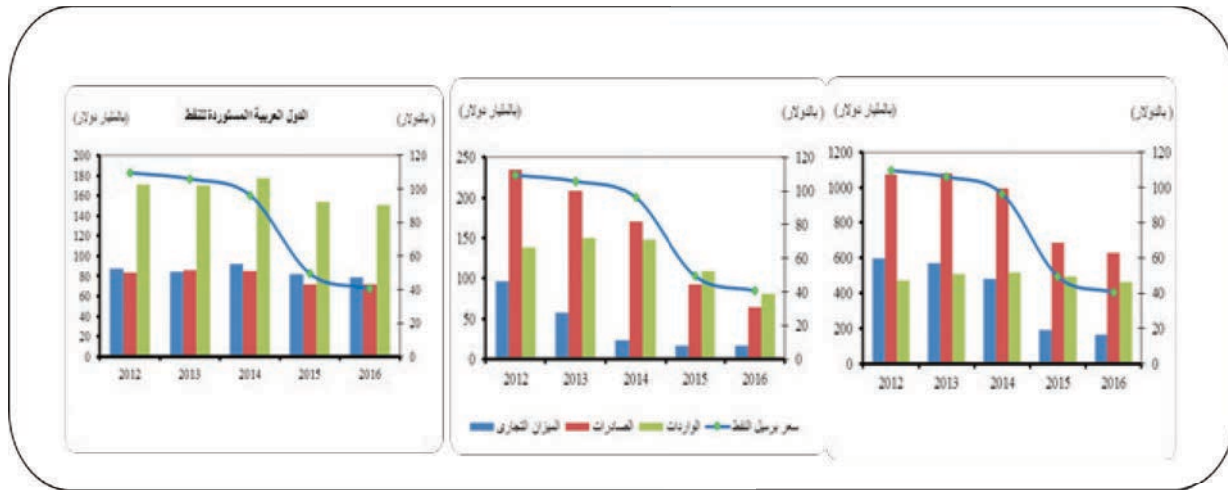
دولار. ذلك نتيجة لاستقرار حصيلة الصادرات السلعية لدول تلك المجموعة عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق والبالغ حوالي 72 مليار. يرجع ذلك للتباطؤ الذي يشهده أداء الاقتصاد العالمي وخاصة لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين منهم، ولأثر التطورات الداخلية التي تشهدها بعض دول المجموعة. بينما انخفضت الواردات السلعية لتلك المجموعة من نحو 154.2 مليار دولار لتصل الى نحو 150.7 مليار دولار خلال عام 2016، مسجلة نسبة تراجع قدرها 2.3 بالمائة. وعلى مستوى الدول فرادى فقد زاد العجز بالميزان التجاري في كل من تونس وجيبوتي ولبنان في عام 2016 ليحقق نسب من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين 12 بالمائة و38.9 بالمائة.

بينما انكمش العجز في الأردن والسودان والقمصر ومصر والمغرب وموريتانيا بنسب تفاوتت بين 3.7 في المائة و24.6 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2016، الشكل (3).

مليار دولار مقابل حوالي 92.9 مليار دولار خلال عام 2015، ويُعزى ذلك لأثر كل من أسعار النفط المنخفضة والتطورات المحلية المستمرة منذ سنوات في بعض دول المجموعة. وانخفضت أيضاً قيمة الواردات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنحو 25.7 في المائة لتبلغ 81.4 مليار دولار مقارنة مع حوالي 109.5 مليار دولار خلال عام 2015. وبالنسبة لدول المجموعة فرادى، تراجع الفائض بالعراق خلال عام 2016 ليلبغ حوالي 5.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. بينما ارتفعت نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر لتبلغ حوالي 12.7 في المائة بعام 2016. هذا، في حين تراجعت نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في كل من ليبيا واليمن لتبلغ حوالي 11.0 في المائة و19.7 في المائة لكل منهما على الترتيب خلال 2016.

وعلى مستوى الدول العربية المستوردة للنفط⁽³⁾، شهدت هذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 انكماش العجز في الميزان التجاري بنحو 4.3 في المائة ليلبغ حوالي 78.7 مليار

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2016-2012)



المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

(3) تتضمن كل من الأردن وتونس وجيبوتي والسودان وسورية (لا تتوفر لها بيانات) والقمصر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، تضاعف العجز المسجل بميزان الخدمات والدخل في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 ليلبلغ نحو 1.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 48.7 مليون دولار يمثل عجز محقق بعام 2015. ويرجع ذلك بصورة رئيسية للزيادة الملحوظة في عجز ميزان الخدمات والدخل في مصر والتي بلغت نسبتها حوالي 75.7 في المائة ليلبلغ حوالي 7 مليار دولار مقارنة مع نحو 4 مليار دولار عجز مسجل خلال عام 2015. ويُعزى ذلك للانخفاض الملحوظ الذي شهدته المتحصلات من بندي النقل والسفر نتيجة لانخفاض حركة التجارة العالمية وتأثيرها على تراجع المتحصلات من قناة السويس إضافة إلى أثر التطورات الداخلية على حصيلة السياحة. كما ارتفع العجز بميزان الخدمات والدخل في القمر ليصل إلى حوالي 53 مليون دولار. هذا، في حين انخفض الفائض بميزان الخدمات والدخل في كل من الأردن ولبنان بنسبة 10.4 في المائة و32.8 في المائة ليصل إلى 1.2 مليار دولار و1.1 مليار دولار على التوالي خلال عام 2016، نتيجة لتراجع المتحصلات الحكومية بالأردن وانخفاض المتحصلات من بند النقل في لبنان. وقد سجلت كل من تونس وموريتانيا والسودان انكماشاً بالعجز بنسب 6.8 بالمائة و23.1 بالمائة و33.7 بالمائة ليلبلغ حوالي 615 مليون دولار و441.4 مليون دولار و762.9 مليون دولار على الترتيب خلال عام 2016. وسجلت المغرب وجيبوتي زيادة بالفائض خلال عام 2016 بلغت نسبتها 66.1 بالمائة و8.6 بالمائة ليصل إلى حوالي 5 مليار دولار و380 مليون دولار على الترتيب.

وعلى صعيد التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد زاد العجز المسجل في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي 87.6 مليار دولار مقابل نحو 82.5 مليار دولار محققة خلال عام 2015. جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي العجز الذي حققته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 2.0 مليار دولار، بما نسبته 1.6 في المائة، ليلبلغ 128

انخفض العجز بميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنحو 23.8 في المائة ليصل إلى حوالي 104.2 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 136.7 مليار دولار خلال العام السابق. ويرجع ذلك لأثر تواصل بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة على المدفوعات من دخل الاستثمار، إضافة إلى انخفاض تكاليف الشحن والنقل والتأمين مع تراجع قيمة الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة. وفي جانب المتحصلات الخدمية للدول العربية فقد تواصل تأثرها بالتطورات الداخلية ببعض الدول التي أدت إلى تراجع التدفق السياحي بعدد من الدول السياحية بالمنطقة، الملحق (1/9 "أ").

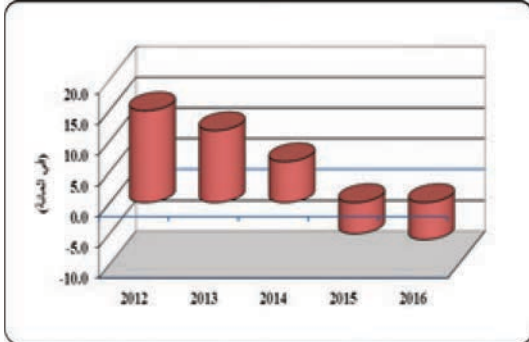
وفيما يتعلق بتطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، انكمش العجز المسجل في موازين الخدمات والدخل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2016 بنحو 24.9 في المائة ليلبلغ حوالي 85 مليار دولار مقارنة مع نحو 113.2 مليار دولار خلال عام 2015. كمحصلة لانخفاض المدفوعات الخاصة ببند السفر والشحن والنقل والتأمين، بالإضافة إلى انخفاض مدفوعات دخل الاستثمار مع تواصل بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة. وانخفض العجز بكل من الإمارات والسعودية وعمان وقطر. في حين زاد العجز في الكويت، وحققت البحرين ارتفاعاً ملحوظاً بفائض بميزان الخدمات والدخل خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق.

وفيما يخص الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، تراجع العجز في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2016 بنسبة 23.2 بالمائة ليلبلغ نحو 18 مليار دولار مقارنة مع حوالي 23.5 مليار دولار عجز مسجل خلال عام 2015. وجاء ذلك نتيجة لتأثر بنود المتحصلات والمدفوعات الخدمية بتواصل التطورات المحلية التي تشهدها بعض دول المجموعة. وسجلت كافة دول المجموعة انخفاضاً في عجز ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2016، مقارنة بالعام السابق.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

حقق ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 عجزاً قدره 120.6 مليار دولار وذلك للعام الثاني على التوالي، مسجلاً نسبة تراجع قدرها 4.2 بالمائة مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك كنتيجة رئيسية لتواصل التراجع الملحوظ في فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة، والذي بلغت نسبته 23.7 في المائة ليصل إلى حوالي 71.2 مليار دولار خلال عام 2016 بسبب بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة. ومحصلة ذلك بلغت نسبة عجز الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.1 في المائة خلال عام 2016 مقارنة مع نحو 5.2 بالمائة مسجلة بالعام السابق، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2012-2016)*



المصدر: الملحق (3/9).
(* بيانات أولية).

ففيما يخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انخفض العجز المسجل في الميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول من نحو 47.1 مليار دولار خلال عام 2015 ليبلغ حوالي 46.6 مليار دولار خلال عام 2016. وعلى مستوى دول المجموعة فرادى، ففي الكويت وقطر تحول الفائض في الميزان الجاري إلى عجز بلغ حوالي 4.6 في المائة و5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016. بينما تراجع الفائض في كل من البحرين والإمارات خلال

مليار دولار، والذي قابله انخفاض الفائض في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 3.1 مليار دولار، تمثل نسبتها 7.2 في المائة، ليصل إلى نحو 40.4 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد شهدت كل من البحرين وقطر والكويت والسعودية ارتفاعاً في عجز صافي التحويلات الجارية بنسب بلغت 1.0 بالمائة و3 بالمائة و4.5 بالمائة و6.5 في المائة، بسبب ارتفاع المدفوعات من تحويلات العاملين خلال عام 2016. في حين سجلت كل من الإمارات وعمان انخفاضاً في عجز صافي التحويلات الجارية بنسب بلغت 0.3 بالمائة و16.3 بالمائة على الترتيب خلال عام 2016، ويُعزى ذلك بصفة أساسية لتراجع المدفوعات من التحويلات الرسمية.

وبالنسبة للدول العربية المصدرة الأخرى للنفط، انخفض فائض صافي التحويلات الجارية في اليمن بنسبة بلغت 43.3 في المائة خلال عام 2016. في حين ارتفع العجز بصافي التحويلات الجارية في ليبيا خلال عام 2016 بنحو 0.1 في المائة ليلعب 0.8 مليار دولار. أما الجزائر والعراق فقد سجلتا زيادة في الفائض ليصل إلى نحو 2.7 مليار دولار و1.0 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2016.

وفيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، سجلت كل من الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر انخفاضاً في فائض صافي التحويلات خلال عام 2016 بنسب تفاوتت بين 0.9 في المائة و15.5 في المائة. ويرجع ذلك لتراجع كل من التحويلات الواردة للحكومة العامة والتحويلات الخاصة. في حين شهدت كل من جيبوتي والقمر والمغرب وموريتانيا ارتفاعاً في مستويات الفائض من ميزان التحويلات الجارية خلال عام 2016 بنسب تراوحت بين 5.6 في المائة و32.4 بالمائة مقارنة بالمستويات المحققة خلال عام 2015.

أما بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد انخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 بصورة طفيفة ليبلغ حوالي 44.2 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 44.3 مليار دولار مسجل خلال عام 2015. وجاء ذلك نتيجة لتراجع العجز المسجل في ميزان السلع والخدمات والدخل بنسبة 2.9 في المائة، وتراجع الفائض في ميزان صافي التحويلات الجارية بنحو 6.1 بالمائة في عام 2016. وشهدت كل من الأردن وجيبوتي ولبنان ومصر ارتفاعاً في مستوى العجز الجاري تراوحت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بين نحو 7.5 في المائة و19.4 في المائة خلال عام 2016. بينما سجلت كل من تونس والسودان واليمن والمغرب وموريتانيا انخفاضاً بالعجز الجاري ليتفاوت بين نحو 1.7 بالمائة و12.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بكل منهم بعام 2016.

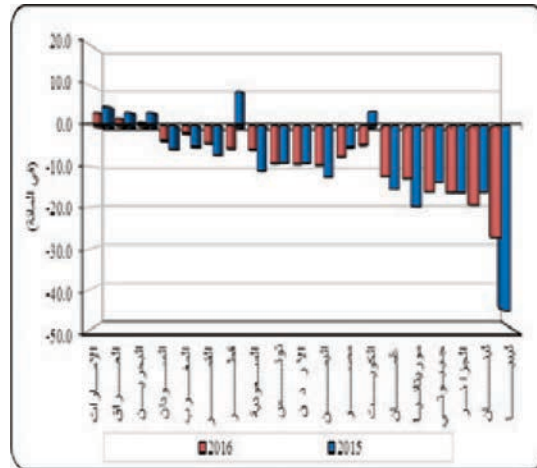
موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

شهد عام 2016 تواصل انعكاس أثر العجز المُسجل في موازين المعاملات الجارية للدول العربية على تسجيل موازين المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفق للداخل للعام الثاني على التوالي، مما أدى إلى تأثر صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. فقد سجل صافي التدفق للداخل في موازين المعاملات المالية والرأسمالية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 نحو 107.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 124.1 مليار دولار خلال العام السابق. ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع صافي التدفق للداخل بمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بنسبة قدرها 8.5 بالمائة ليبلغ حوالي 55.1 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع صافي تدفق للداخل قدره نحو 50.8 مليار دولار محقق خلال عام 2015. وعلى مستوى دول المجموعة فرادى، ارتفع صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي في البحرين والسعودية بنسب بلغت 60.3 بالمائة و19 في المائة لتصل إلى نحو 1.6 مليار دولار و88 مليار دولار خلال عام 2016. وتستحوذ

عام 2016 ليمثل حوالي 1 في المائة و3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للسعودية وعمان فقد شهدتا تراجعاً في مستوى العجز في الميزان الجاري خلال عام 2016 ليحقق حوالي 5.8 في المائة و12.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهم على التوالي.

وعلى صعيد الدول العربية المُصدرة الأخرى للنفط، شهد عام 2016 تحقيق ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول انخفاضاً في العجز بنسبة 13.7 في المائة ليبلغ نحو 30 مليار دولار. ويُعزى ذلك للتراجع الذي شهده العجز المسجل في كلٍ من الميزان التجاري، وميزان الخدمات والدخل، وتراجع الفائض المحقق في صافي التحويلات الجارية خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق. وعلى مستوى الدول فرادى تراجع العجز في الميزان الجاري لكل من اليمن والجزائر وليبيا ليمثل حوالي 9.5 في المائة، و16.4 في المائة، و27.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهم في عام 2016. وتراجع الفائض في الميزان الجاري للعراق خلال عام 2016 ليمثل نحو 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (5).

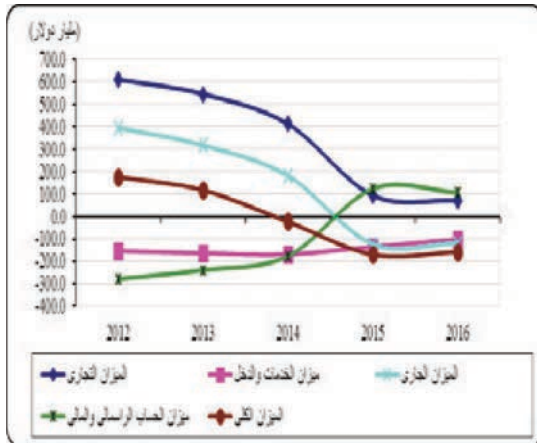
الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2015-2016)



وجيبوتي والمغرب زيادة في صافي التدفقات الواردة بالحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2016 بمعدلات تراوحت بين 4 في المائة و20.8 في المائة مقارنة بعام 2015. في حين حققت كل من تونس والسودان والقمر ولبنان وموريتانيا تراجعاً في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بنسب تفاوتت بين 1.7 في المائة و68.4 في المائة خلال عام 2016.

هذا وقد انعكست التطورات سالفة الذكر في كل من الموازين الجارية والحساب الرأسمالي والمالي على الميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة، حيث انخفض العجز من مستوى 170.1 مليار دولار مسجل خلال عام 2015 ليبلغ نحو 158 مليار دولار خلال عام 2016. ويُعزى ذلك لانخفاض العجز الكلي لموازين مدفوعات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليلعب حوالي 90 مليار دولار خلال عام 2016، مقارنة مع عجز قدره 111.1 مليار دولار بالعام السابق. وتحول العجز البالغ 2.9 مليار دولار إلى فائض قدره 6.1 مليار دولار بالدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2016، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2012-2016)



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

تراجعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2016 وذلك للعام الثالث على التوالي، حيث انخفضت بنسبة قدرها 10.3 في المائة

السعودية بمفردها على حوالي 82 بالمائة من إجمالي صافي التدفقات المالية والرأسمالية الواردة للدول العربية خلال عام 2016. وسجلت عُمان تراجعاً في صافي قيمة التدفقات إلى الداخل بنحو 15.7 بالمائة لتبلغ حوالي 10.4 مليار دولار، بينما تحول صافي التدفق للخارج المسجل بالعام السابق في قطر إلى صافي تدفق للداخل قدره حوالي 3.8 مليار دولار. هذا في حين حققت الإمارات زيادة في صافي التدفقات للخارج خلال عام 2016 لتسجل حوالي 24.4 مليار دولار. أما الكويت فقد تحول صافي التدفق للداخل إلى تدفق للخارج بنحو 6.3 مليار دولار خلال عام 2016، الملحق (1/9 "ج").

وبالنسبة للدول العربية المُصدرة الأخرى للنفط، فقد تضاعفت صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي والرأسمالي خلال عام 2016 لتبلغ نحو 20.7 مليار دولار مقارنة مع نحو 2.3 مليار دولار محققة خلال العام السابق. فقد تحولت صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بالعراق والبالغة نحو 3 مليار دولار خلال عام 2015 إلى صافي تدفقات للخارج قدرها 20 مليار دولار خلال عام 2016. وفي الجزائر تحول صافي التدفق للخارج والبالغ حوالي 471 مليون دولار إلى صافي تدفق للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي بلغ حوالي 280 مليون دولار في عام 2016. بينما سجلت اليمن زيادة في صافي التدفق للخارج ليلعب حوالي 250 مليون دولار خلال عام 2016. وتراجع صافي التدفقات الخارجة في ليبيا لتبلغ حوالي 0.8 مليار دولار.

وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، ارتفع صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بنحو 8.5 بالمائة ليلعب حوالي 55.1 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع 50.8 مليار دولار خلال عام 2015. يُعزى ذلك للزيادة الملموسة التي سجلتها مصر في صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي والتي بلغت نسبتها 39.9 بالمائة لتصل إلى نحو 32.6 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع حوالي 23.3 مليار دولار تمثل تدفقات واردة خلال العام السابق. وقد سجلت كل من الأردن

والسودان والفُمر وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0.4 بالمائة وحوالي 19.8 في المائة خلال عام 2016.

وفيما يخص نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁴⁾، انخفضت تلك النسبة خلال عام 2016 في الجزائر لتبلغ 26.5 شهراً، وقطر لتصل الى 11.6 شهراً. وتراجعت أيضاً في كُلي من الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي وموريتانيا واليمن لتحقيق مستويات تراوحت بين نحو 2.2 شهراً و 9.1 شهراً خلال عام 2016. بينما ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في ليبيا لتبلغ حوالي 91.2 شهراً، والسعودية لتبلغ 47.3 شهراً، ولبنان لتحقيق 29.4 شهراً، والعراق لتسجل 25.8 شهراً، والكويت لتحقيق 14.1 شهراً. كما سجلت كُلي من الامارات وُمان والفُمر ومصر والمغرب زيادة في نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات لتحقيق مستويات تراوحت بين 4.2 شهراً و 9.5 شهراً في عام 2016. واستقرت تلك النسبة في السودان عند نفس المستوى المسجل في العام السابق لتبلغ 1.4 شهراً، الملحق (5/9).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁵⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 12.2 في المائة في عام 2016، مقارنة بزيادة بلغت 3.2 في المائة في العام 2015. وإزدادات المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة⁽⁶⁾ من حوالي 207.1 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى نحو 232.3 مليار دولار في نهاية عام 2016. تعود الزيادة في المديونية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة وبعض الدول المقترضة الأخرى لتمويل عجز موازين المدفوعات، الملحق (6/9) والجدول (1).

التوالي، حيث انخفضت بنسبة قدرها 10.3 في المائة لتصل الى نحو 1034.6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 1153 مليار دولار خلال عام 2015. وكمحصله لذلك انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016، لتسجل حوالي 17.8 شهر مقارنة مع 18.2 شهر محققة خلال عام 2015، الملحقان (4/9) و(5/9).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، انخفضت قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً ملموساً بلغت نسبته حوالي 9.6 في المائة ليصل إلى نحو 705 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع احتياطيات قدرها 780.3 مليار دولار محققة خلال عام 2015. وجاء التراجع في إجمالي الاحتياطيات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنتيجة اساسية لانخفاض الاحتياطيات في كل من السعودية وقطر والبحرين بنسب بلغت حوالي 13.1 بالمائة و17.5 في المائة و44.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2016. هذا في حين ارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من الكويت والإمارات وُمان بنسب قدرها 10.1 في المائة و10.8 بالمائة و15.5 بالمائة في كل منهما خلال عام 2016 على التوالي مقارنة بعام 2015.

وبالنسبة للدول العربية المُصدرة الأخرى للنفط، فقد تراجعت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة بلغت 19.8 في المائة لتبلغ نحو 219 مليار دولار، مقابل نحو 273 مليار دولار احتياطيات محققة بعام 2015. ويُعزى ذلك لتحقيق جميع دول المجموعة انخفاضاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2016، بنسب تراوحت بين 7.4 في المائة و49.5 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق.

وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 10.9 بالمائة في إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 110.6 مليار دولار، مقارنة مع نحو 99.7 مليار دولار محقق خلال العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع الاحتياطيات في كل من جيبوتي والمغرب ولبنان ومصر بنسب تفاوتت بين حوالي 5.8 في المائة و45.9 في المائة خلال عام 2016. في حين سجلت تلك الاحتياطيات تراجعاً في كل من الأردن وتونس

(4) محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

(5) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(6) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي، الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عُمان، الفُمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

الجدول (1) الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة (2015 و2016)

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		الدول
*2016	2015	*2016	2015	
2,252.8	2,059.9	14,505.6	13,226.1	الأردن
1,943.0	1,661.0	29,204.0	28,349.0	تونس
281.3	471.2	3,849.0	2,046.0	الجزائر
97.3	73.1	1,621.0	1,217.0	جيبوتي
83.0	450.0	45,395.8	43,884.0	السودان
386.2	454.4	4,020.0	3,298.5	عمان
12.4	11.8	140.0	132.7	القمر
4,353.0	3,952.0	27,795.0	26,775.0	لبنان
5,583.5	4,628.8	67,322.6	47,792.3	مصر
3,459.1	2,529.0	30,940.0	30,385.0	المغرب
159.6	84.6	2,300.0	3,132.1	موريتانيا
271.0	356.0	5,241.0	6,884.5	اليمن
18,882.3	16,731.7	232,334.0	207,122.2	الدول العربية المقترضة

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

الموازنات العامة والوضع المالي لعدد من الدول العربية المصدرة للنفط الأمر الذي أدى إلى لجوئها إلى إصدار سندات دين سيادية لاستقطاب موارد خارجية لتمويل العجز في موازنتها العامة والتركيز بشكل أقل على الاقتراض الداخلي تفادياً لمزاحمة القطاع الخاص على الموارد الداخلية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد سجلت عشر دول ارتفاعاً في إجمالي مديونيتها العامة الخارجية بلغ 27.7 مليار دولار في عام 2016، بينما سجلت بقيت الدول انخفاضاً في حجم مديونياتها وصل إلى حوالي 2.5 مليار دولار. بالنسبة للدول التي ارتفع حجم مديونيتها الخارجية، فقد سجلت الجزائر أعلى نسبة ارتفاع بلغت 88.1 في المائة ليصل حجم

وقد أثرت جملة من العوامل على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2016. فقد استمرت تداعيات التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة واستمرار تباطؤ وتيرة النمو العالمي وتراجع قدرة الدول المانحة على توفير المساعدات الخارجية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية المقترضة، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع المالية الداخلية والخارجية. كمحصلة لهذه التطورات، ظلت معظم الدول المقترضة تواجه عجز في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها العامة. من ناحية أخرى فقد شكل بقاء أسعار النفط العالمية ضمن مستويات منخفضة ضغوطاً على

دولار في نهاية عام 2016. بالنسبة للدول العربية المقترضة فرادى، فقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في المغرب بنسبة 36.8 في المائة لتبلغ 3.5 مليار دولار، وفي مصر بنسبة 20.6 في المائة لتصل إلى نحو 5.6 مليار دولار، وفي تونس بنسبة 17 في المائة لتصل إلى نحو 1.9 مليار دولار، وفي لبنان بنسبة 10.1 في المائة لتصل إلى نحو 4.4 مليار دولار، وفي الأردن بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى نحو 2.3 مليار دولار، وفي القمر بنسبة 5.1 في المائة لتبلغ نحو 12.4 مليون دولار، الملحق (7/9).

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونته الخارجية بعائدات صادراته.

فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة إلى نحو 26.8 في المائة في العام 2016 مقارنة بحوالي 22.4 في المائة في عام 2015. ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية المقترضة مقارنة بالنمو المسجل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة الذي وصل إلى 12.2 في المائة في العام 2016. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، وعمان، والقمر، ومصر، أقل من متوسط الدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ نحو 26.8 في المائة في عام 2016. أما

الدين العام الخارجي لديها إلى 3.8 مليار دولار في العام 2016، فيما سجلت المغرب أدنى نسبة ارتفاع بلغت 1.8 في المائة ليصل إلى 30.9 مليار دولار. كما ازدادت المديونية الخارجية لكل من مصر بنسبة 40.9 في المائة ليصل إلى 67.3 مليار دولار، وجيبوتي بنسبة 33.2 في المائة لتبلغ نحو 1.6 مليار دولار، وعمان بنسبة 21.9 في المائة لتصل إلى 4 مليار دولار، والأردن بنسبة 9.7 في المائة لتبلغ حوالي 14.5 مليار دولار، والقمر بنسبة 5.5 في المائة لتبلغ نحو 140 مليون دولار، وسجلت كل من لبنان، والسودان، وتونس نسبة نمو في حدود 3.8 و3.4، و3 في المائة على التوالي لتصل مديونيتها إلى حوالي 27.8، و45.4، و29.2 مليار دولار. تجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين العام الخارجي لمصر، والسودان، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن يشكّل أكثر من 90 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2016. وترجع الزيادة الملحوظة في حجم الدين العام الخارجي في عدد من الدول العربية المقترضة إلى تراجع أوضاعها المالية، حيث وصل عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر، وعمان، ومصر، ولبنان على سبيل المثال إلى حوالي 14.4، و18.3، و11.9، و9.7 في المائة على الترتيب في عام 2016.

في المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في كل من موريتانيا واليمن في عام 2016. فقد انخفض حجم الدين العام الخارجي لموريتانيا بنسبة 26.6 في المائة ليصل إلى 2.3 مليار دولار لاستفادتها من تخفيف أعباء الديون الخارجية بمقتضى مبادرة "هيببوك". كما انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي لليمن بنسبة 23.9 في المائة ليصل إلى نحو 5.2 مليار دولار.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 12.9 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 2.0 في المائة في عام 2015. وازدادت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة من حوالي 16.7 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى نحو 18.9 مليار

الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

في كل من جيبوتي، وتونس، ولبنان، وموريتانيا، والسودان، الأردن، والمغرب، واليمن فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي متوسط الدول العربية المقترضة

كمجموعة، حيث تراوحت بين 88.8 في المائة في جيبوتي وحوالي 29.9 في المائة في المغرب الملحق (8/9) والجدول (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
(2015 و2016)

(نسبة مئوية)

الدول	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2015	*2016	2015	*2016
الأردن	35.2	37.5	14.6	16.6
تونس	65.7	69.4	9.5	12.5
الجزائر	1.2	2.4	1.2	0.9
جيبوتي	71.7	88.8	14.4	19.6
السودان	45.2	39.4	9.1	1.8
عُمان	4.7	6.1	1.2	1.1
القُمر	19.4	19.8	10.8	13.0
لبنان	54.2	54.8	20.1	22.8
مصر	14.4	25.1	12.3	16.3
المغرب	30.2	29.9	7.0	9.9
موريتانيا	65.3	48.8	5.2	9.9
اليمن	28.6	34.5	24.7	38.7
الدول العربية المقترضة	22.4	26.8	7.9	9.7

المصدر الملحقان (8/9) و(9/9).
*بيانات أولية.

في المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 في بقية الدول العربية المقترضة والتي جاءت في بعضها نتيجة لجوء بعض هذه الدول إلى الاقتراض والبعض الآخر إلى إصدار سندات الدين لاستقطاب موارد خارجية لدعم الانفاق المتزايد مما أدى إلى النمو في حجم المديونية الخارجية لديها. وقد ازدادت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي من 71.7 في المائة في عام 2015 إلى 88.8 في المائة في عام 2016، وفي تونس من

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا من 65.3 في المائة في عام 2015 إلى 48.8 في المائة في عام 2016، وفي السودان من 45.2 في المائة إلى 39.4 في المائة وفي المغرب من 30.2 في المائة إلى 29.9 في المائة، وفي ذات السياق سجلت الجزائر وُعُمان النسبة الأقل بين الدول العربية حيث بلغت حوالي 2.4، و6.1 في المائة على التوالي في عام 2016.

للتراجع الكبير في حجم صادرات السلع والخدمات بسبب التداعيات السياسية، الملحق (9/9).

من جانب آخر، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في كل من السودان، وعمان، والجزائر في عام 2016. فقد تراجعت هذه النسبة في السودان من 9.1 في المائة في عام 2015 إلى 1.8 في المائة في عام 2016، وفي عمان من 1.2 في المائة إلى 1.1 في المائة، وفي الجزائر من 1.2 إلى 0.9 في المائة خلال نفس الفترة.

تطورات أسعار الصرف العربية⁽⁷⁾

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية خلال عام 2016، لا سيما على ضوء بدء مجلس الفيدرالي الأمريكي العودة لمسارات السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة حيث شهد عام 2016 رفعين لأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لتصل إلى ما يتراوح بين 0.50-0.75 في المائة، في الوقت الذي بقيت فيه أسعار الفائدة في باقي الاقتصادات المتقدمة عند مستويات منخفضة، وهو ما عمل على مواصلة أسعار صرف الدولار الأمريكي الارتفاع مقابل عدد من العملات الرئيسية ولكن بنسبة نقل بكثير عن تلك المسجلة في الأعوام السابقة لاسيما فيما يتعلق باليورو حيث سجل الدولار مكاسب محدودة مقابل اليورو خلال العام بنسبة لم تتعد 0.3 في المائة، حيث أنهى الدولار تعاملات

65.7 في المائة إلى 69.4 في المائة، وفي لبنان من 54.2 في المائة إلى 54.8 في المائة، وفي الأردن من 35.2 في المائة إلى 37.5 في المائة، وفي اليمن من 28.6 في المائة إلى 34.5 في المائة، وفي مصر من 14.4 في المائة إلى 25.1 في المائة، وفي القمر من 19.4 في المائة إلى 19.8 في المائة، وفي الجزائر من 1.2 في المائة إلى 2.4 في المائة.

وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت نحو 9.7 في المائة في العام 2016 مقارنة بحوالي 7.9 في المائة في عام 2015. ويعود ذلك إلى تسارع وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة الذي بلغ 12.2 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة 9.7 وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات لهذه الدول. وقد تجاوز هذا المؤشر بالنسبة لكل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والقمر، ومصر والمغرب، ولبنان، وموريتانيا، واليمن، المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ نحو 9.7 في المائة، في حين جاء أقل منه في بقية الدول المقترضة حيث تراوح بين 0.9 في المائة في الجزائر ونحو 1.8 في المائة في السودان خلال نفس العام. وقد ارتفع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في كل من لبنان من 20.1 في المائة في عام 2015 إلى 22.8 في المائة في عام 2016، وفي جيبوتي من 14.4 في المائة إلى 19.6 في المائة، وفي مصر من 12.3 في المائة إلى 16.3 في المائة، وفي الأردن من 14.6 في المائة إلى 16.6 في المائة، وفي القمر من 10.8 في المائة إلى 13.0 في المائة، وفي تونس من 9.5 في المائة إلى 12.5 في المائة، وفي المغرب من 7.0 في المائة إلى 9.9 في المائة، وفي اليمن من 24.7 في المائة إلى 38.7 في المائة حيث يتحمل اليمن العبء الأكبر من بين الدول العربية المقترضة في خدمة المديونية الخارجية، ذلك

(7) تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظاماً ثابتاً للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو (المغرب والقمر). وتتبنى سبع دول عربية نظاماً مرناً لأسعار الصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (10/9).

سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات المغربية وتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية، الملحق (11/9) و(12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، سجلت قيمة الجنيه المصري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار حيث فقد خلال العام نحو 31 في المائة من قيمته المسجلة عام 2015، حيث بلغ متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي نحو 10 جنيهاً للدولار خلال عام 2016 مقابل 7.6 جنيه للدولار للمتوسط المسجل عام 2015.

جاء ذلك بما يعكس استمرار الصعوبات في أسواق الصرف الأجنبي في مصر في ظل تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي وهو ما اضطر الحكومة إلى اتخاذ قرار بنهاية عام 2016 بتحرير سياسة سعر الصرف لاستعادة التوازنات الخارجية ودعم مستويات تنافسية الصادرات، الإطار رقم (1).

من جهة أخرى، شهد أيضاً كل من الأوقية الموريتانية والدينار التونسي والدينار الجزائري ضغوطات ناتجة عن تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي نظراً لتأثر القطاعات الرئيسية المولدة للنقد الأجنبي حيث تراجعت هذه العملات مقابل الدولار بنسبة 16.65 في المائة و9.46 في المائة و8.94 في المائة على التوالي. كما انخفضت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار بنسبة 2.84 في المائة خلال عام 2016، الملحق (11/9).

عام 2016 مرتفعاً بما يقرب من 4 في المائة مقابل سلة مكونة من ست عملات رئيسية. على ضوء تلك التطورات استقرت أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار بعض هذه العملات، الملحق (11/9).

في هذا السياق، سجلت العملات العربية المثبتة بالدولار مكاسب محدودة مقابل اليورو، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 0.29 في المائة إلى 0.33 في المائة، فيما انخفضت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 0.09 في المائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 0.04 و0.94 في المائة، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي ارتفاعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 0.38 في المائة، فيما انخفضت قيمته مقابل اليورو بنسبة 0.11 في المائة.

فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 0.74 في المائة، وانخفض الدرهم المغربي مقابل اليورو بنسبة 0.17 في المائة.

يشار إلى أن البنك المركزي المغربي يدرس في الأجل المتوسط إمكانية زيادة مستويات مرونة

إطار رقم (1)

تحرير سعر صرف الجنيه المصري لاستعادة التوازنات الاقتصادية الخارجية⁸

واجه الاقتصاد منذ عام 2011 عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل كبير على أوضاع المالية العامة وميزان الحسابات الجارية، وأدت إلى ارتفاع ملموس لمستويات الدين العام ونقص في مستويات المعروض من النقد الأجنبي، فيما لم تساعد سياسة سعر الصرف المتبعة في دعم العملة المحلية التي بقيت مقومة بأكثر من قيمتها بما أثر على مستويات التنافسية والاحتياطيات من النقد الأجنبي، وأدى إلى تنامي نشاط أسواق الصرف الموازية. من جانب آخر، أدى ضعف نمو الإيرادات العامة نتيجة تباطؤ مستويات الطلب الكلي واستمرار ارتفاع فاتورة الاجور إلى ارتفاع مستويات عجز الموازنة والدين العام المحلي. بناءً عليه، تبنت السلطات المصرية في عام 2014/2015 حزمة من الإصلاحات تم على أثرها خفض قيمة الجنيه المصري بنحو 5 في المائة، وزيادة أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن خفض قيمة العملة المحلية. في ضوء ما سبق، تأثرت وتيرة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي 2016/2015، فيما أدى ارتفاع قيمة العملة المقومة بأكثر من قيمتها إلى التأثير على صادرات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة والتي تراجعت بنحو 14.5 في المائة، فيما استمر تأثر قطاع السياحة بالأوضاع الداخلية. نتج عن ذلك ارتفاع كبير لمستوى عجز ميزان الحساب الجاري وتساعد معدلات التضخم وتراجع ملموس لمستوى الاحتياطيات الدولية لتغطي ثلاثة أشهر فقط من الواردات. لم يساعد اتجاه البنك المركزي في شهر مارس 2016 بخفض قيمة العملة بنحو 13 في المائة في استعادة التوازن ومن ثم تواصلت الضغوطات على سعر الصرف وعلى الاحتياطيات الأجنبية. ومع نهاية شهر سبتمبر 2016، اتسعت الفجوة بين سعر الصرف المسجل في السوق الرسمي والسعر في السوق الموازي في ظل التقديرات التي أشارت إلى أن الجنيه المصري بات مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية بنحو 25 في المائة⁹.

بهدف مواجهة هذه الاختلالات تبنت الحكومة المصرية في شهر نوفمبر من عام 2016 برنامجاً وطنياً للإصلاح بهدف احتواء الاختلالات الاقتصادية مدعوماً باتفاق تسهيل ممتد Extended Fund Facility (EFF) مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار (يمثل 422 في المائة من حصة مصر لدى الصندوق لدعم برنامج السلطات المصرية للإصلاح الاقتصادي). يهدف البرنامج إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ودعم فرص الوصول للنمو الشامل عبر إصلاح الاختلالات الخارجية ودعم التنافسية، جاء في مقدمتها تحرير سياسة سعر الصرف للقضاء على نقص المعروض من النقد الأجنبي وجذب الاستثمار وحفز الصادرات ومن ثم تجاوز الاختلالات الخارجية. نتج عن تلك الإصلاحات تراجع كبير في قيمة العملة المحلية ارتفع على أثره سعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2016 لمستويات تراوحت بين 18-19 جنيهاً للدولار. فيما بلغ متوسط سعر صرف الجنيه المسجل مقابل الدولار خلال عام 2016 نحو 10 جنيهاً للدولار.

شكل رقم (7): تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال الفترة (2010 – 2016)



المصدر: الملحق (9/ 11).

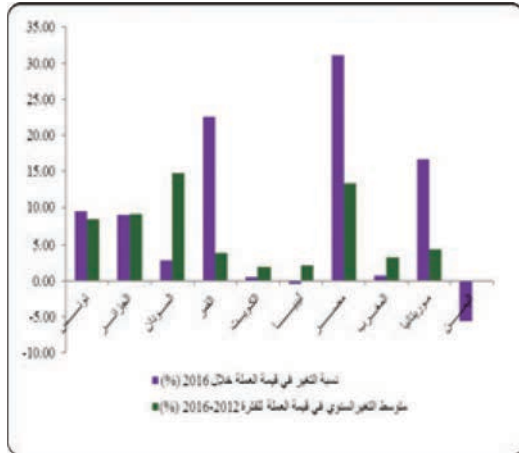
⁸ صندوق النقد العربي (2017). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

⁹ IMF (2017). "Request for Extended Arrangement under the Extended Fund Facility – press release; Staff Report and Statement by the Executive Director for the Arab republic of Egypt", Jan.

الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنيه السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 14.68 في المائة خلال الفترة، يليه الجنيه المصري بتراجع نسبته 13.28 في المائة، ثم الدينار الجزائري والدينار التونسي بنسبة 9 في المائة و8.29 في المائة على التوالي. بينما تراجعت عملات المغرب وموريتانيا واليمن والقمر بنسبة طفيفة مقابل الدولار خلال الفترة تراوحت بين 0.06 في المائة و4.35 في المائة، الشكل (8) والملحق (11/9).

من جانب آخر، سجلت أسعار صرف معظم العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تراجعاً مقابل اليورو. وسجل كل من الجنيه المصري والأوقية الموريتانية أكبر تراجع مقابل اليورو خلال العام بنسب بلغت 29.3 في المائة و13 في المائة على التوالي، يليهما الدينار التونسي والجزائري بتراجع بلغت نسبته 9 في المائة و8.77 في المائة على التوالي، بينما تراجعت قيمة الريال اليمني مقابل اليورو بنسبة 11.63 في المائة خلال العام، الملحق (12/9).

الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016 ومتوسط الفترة (2012-2016)



المصدر: الملحق (11/9).

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة (2016-2012) فقد تحسنت قيمة عملات ثلاثة عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.60 و3.78 في المائة. في المقابل تراجعت قيمة خمس عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. جاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نسبته 12 في المائة مقابل اليورو، الشكل (9) والملحق (12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات اثنتي عشرة دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2016 نتيجة الارتفاع المسجل في قيمة الدولار خلال العام. تمثلت معظم الارتفاعات في العملات المثبتة بالدولار حيث بلغت نسبة الارتفاع المسجلة في عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة نحو 0.74 في المائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمثبت مقابل سلة من العملات ارتفاعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.23 في المائة، بينما ارتفعت قيمة الدرهم المغربي المثبت مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو بنسبة 0.22 في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف، فقد تراجعت قيمة كل من الدينار التونسي والدينار الجزائري مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 9.04 في المائة و7.98 في المائة، الملحق (13/9).

وفيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2016-2012) فقد سجلت عملات تسع دول عربية غير مثبتة بالدولار تراجعاً خلال

